

هلنسكي - عملية وضع السياسات PDP لقضايا اعتماد خدمات الخصوصية والوكيل
الاثنين، 28 يونيو، 2016 – من الساعة 11:00 ص إلى الساعة 12:00 م بتوقيت شرق أوروبا القياسي.
اجتماع ICANN56 | هلنسكي، فنلندا

الرئيس شنايدر:
شكرًا جزيلاً، توم. لذا، سننتقل الآن إلى الجلسة التالية المرتبطة -- أو متابعة اجتماع
مجموعة العمل لمجموعة عمل السلامة العامة صباح اليوم والتي كان بها حضور
كبير، لذا دعوني أنقل الكلمة إلى آليس، أحد الرؤساء المشاركين في مجموعة العمل.

آليس مونيوا:
شكرًا جزيلاً لكم. لقد قدمنا الشريحة. جوليا، هل يمكنني عرض الشريحة الأولى،
رجاءً؟ كان لدينا اجتماع بناء للغاية في الصباح الباكر، حيث ناقشنا عددًا من المشكلات
وكذلك طرق التقدم المحتملة فيما يتعلق بكيفية يمكن أن ترغب GAC في التعامل مع
هذه المشكلة أثناء الاجتماع المشترك. وأود أولاً أن أبدأ بموجز قصير للغاية للبيانات
الأساسية أو سياق لإصدار وعملية خدمات الوكيل/الخصوصية. لقد انعقدت لأول مرة
عقب مصادقة GAC على توصيات العناية اللازمة لتنفيذ القانون في 2010، وبعدها،
تم تنفيذ هذه التوصيات، كما تذكرون، في اتفاقية اعتماد أمناء السجل. مع ذلك، فقد تمت
إحالة هذه المشكلة المحددة الخاصة باعتماد الوكيل/الخصوصية إلى عملية وضع
السياسات في GNSO والتي انتهت من أعمالها وأصدرت التقرير النهائي.

بايجاز شديد، هلا انتقلنا إلى الشريحة التالية، رجاءً. أجل. بايجاز شديد، ما هي خدمة
الوكيل/الخصوصية، وهنا أقدم مثالاً، على سبيل المثال، كما تعرفون – WW
my alice.com، باستخدام خدمة الوكيل. ويمكنكم أن تروا هنا أنه يتضمن عنواني
في أريزونا، الولايات المتحدة، لكنني أعيش في نيروبي، وأحياناً في أديس، أو في
جوهانسبرج، ولكنه لا يقدم بالفعل العنوان الصحيح أو التفاصيل، بياناتي. لذا، فهي
معلومات لا تعرض السجل الفعلي على الإطلاق وتعرض الاسم ومعلومات جهة
الاتصال لشركة الوكيل وأمين السجل الفعلي وجهة اتصال شركة الخصوصية هي
المعلومات المقدمة. بعد ذلك، فقط لعرض مدى جدية الأمر، يستخدم تقريباً واحد من بين
كل خمسة نطاقات هذه الخدمة وهي تسعة من كل عشرة. الشريحة التالية من فضلك.

ملاحظة: ما يلي عبارة عن تفريغ ملف صوتي إلى وثيقة نصية/وورد. فرغم الالتزام بمعيار الدقة عند التفريغ إلى حد كبير، إلا أن النص يمكن أن
يكون غير كامل ودقيق بسبب ضعف الصوت والتصحيحات النحوية. وينشر هذا الملف كوسيلة مساعدة لملف الصوت الأصلي، إلا أنه ينبغي ألا يؤخذ
كسجل رسمي.

سابقاً، من الجيد ذكر أنه بينما لم توجد هناك في السابق سياسة للخدمات الخاصة حتى 2013، فقد كان هناك اعتماد السجل وسياسات وقواعد قليلة للغاية فيما يتعلق بهذه المشكلة. لذا، فقد أدى هذا إلى الكثير من عدم توقع تأثير هذه الخدمات على أصحاب المصلحة. وبهذا، فبينما قد يوجد تمييز بين أمناء السجل المعتمدين من ICANN بسبب اتفاقية اعتماد أمناء السجل، فإن غير المعتمدين من ICANN ليس لديهم هذا الالتزام.

لذا، فهناك عملية وضع السياسات في GNSO التي تعمل على هذه التوصيات الصادرة باعتماد ICANN لخدمات الوكيل والخصوصية. وقد وافقت عليها GNSO، كما أننا الآن في وضع يقصد فيه من مجلس ICANN التصويت على اعتماد هذا التقرير. ومع ذلك، فكما ذكر أثناء بيان مراكش، طرحت مجموعة عمل السلامة العامة مخاوف من أن بعض التوصيات التي قدمتها GAC لم يتم أخذها بعين الاعتبار.

لذا، فالسبب الذي قدمته GAC من حيث التوصيات المقدمة إلى عملية وضع السياسات كان أن مزودي خدمات الوكيل/الخصوصية يجب أن يحافظوا على سرية طلبات وكيل تنفيذ القانون على النحو الذي تتطلبه أو تصرح به القوانين المحلية في مختلف مناطق الاختصاص لأن إخطار العميل قد يعوق بالفعل التحقيقات. وفي بعض الدول التي تفوض الخصوصية، يوجد تفويض بخصوصية طلبات تنفيذ القانون.

كذلك، فإن المشكلة الثانية التي تتم مراعاتها والتي قدمتها مجموعة عمل السلامة العامة وGAC كتوصية كانت الطلبات من مناطق الاختصاص وكيفية التعامل معها. وعلى وجه الخصوص، مراعاة أن السلوك الضار يحدث عادةً عبر الحدود كما تتضمن التحقيقات عادةً سلطات تنفيذ القانون من خارج مزود خدمات الوكيل/الخصوصية. لذا، فهناك مشكلة الاختصاص ومشكلة التعاون عبر الحدود.

أما المشكلة الثالثة، فكانت في النطاقات التجارية التي تجمع النقود للبضائع والخدمات وترى GAC أنها يجب عدم السماح لها باستخدام خدمات الوكيل/الخصوصية أو إخفاء هوية نظام WHOIS لهذا لحماية المستهلكين ومعلوماتهم المالية وأيضاً مكافحة الاحتيال والجرائم. هذا بالإضافة إلى الحقوق العامة لمعرفة من يقوم بالعمل. ويتوافق هذا مع التزامات الإفصاح وخاصة، على سبيل المثال، في الاتحاد الأوروبي. الشريحة التالية من فضلك.

لذا، التوصيات، أعتقد أنه من المهم للغاية ملاحظة أن GAC ذكرت أن التوصيات إيجابية بالفعل ولم تقترح GAC تأخير تنفيذ التقرير. ومع ذلك، نلاحظ أنه من مر بما يكفي للسماح بتناول بعض مخاوف GAC أثناء مرحلة التنفيذ، سيساعد هذا في تجنب تعارض GAC مع نصيحة GNSO وأيضاً تأخير البرنامج. لذا، فهناك العديد من الأفكار. الشريحة التالية من فضلك.

الشريحة التالية من فضلك، جوليا. هناك العديد من الأفكار حول طريقة التقدم المحتملة التي اقترحتها مجموعة عمل السلامة العامة. والأولى -- عذراً، الشريحة التالية ليست هنا -- التي تقدم -- نعم. شكرًا. لذا، المشكلة الأولى -- العرض الأول يتعلق بسرية طلبات جهة تنفيذ القانون. وما نقترحه هو وضع إطار عمل للإفصاح. وأعتقد أنه يجب أن يتاح أثناء التنفيذ، خاصة العمل مع فريق مراجعة التنفيذ. وبعد ذلك، تقديم طلبات جهة تنفيذ القانون، والطلبات الأجنبية، ربما أيضاً من خلال إطار عمل الإفصاح. وبعدها، مشكلة النطاقات التجارية. وهذه مشكلة صعبة للغاية لأن مجموعة العمل أوضحت تمامًا أنها تؤيد بالفعل قرار بقاء النطاقات التجارية لمتابعة استخدام هذه الخدمات.

وبعد ذلك، يتمثل المقترح الآخر في وضع عملية اعتماد DE لمزودي خدمات الوكيل/الخصوصية التي تخفي هوية المشاركين الخبثاء مع عدم الرد على طلبات جهة تنفيذ القانون. وكذلك، احتمالية التعامل المميز مع الإفصاح في إطار عمل إفصاحات جهة تنفيذ القانون للنطاقات التي تعالج المعاملات المالية. الشريحة التالية من فضلك. الشريحة التالية من فضلك.

حسناً. لذا، هذه مزيد من المعلومات فقط لفهم العملية التي اتبعتها GNSO والعمليات التي نقوم بها. لذا، فستستغرق عملية التنفيذ حوالي سنة إلى سنتين. وبمجرد موافقة المجلس على التقرير، سيبدأ قسم النطاقات العالمية في التنفيذ. ونظرًا لوجود مخاوف سابقة فيما يتعلق بقسم النطاقات العالمية وكيفية تنفيذه لمقترحات السياسة، فمن الضروري الآن أن ينشئ القسم ما يسميه فريق مراجعة التنفيذ من المتطوعين من GNSO وكذلك مجتمع ICANN العام. لذا، أعتقد أنه يمكن التشاور مع مجموعة عمل السلامة العامة وجهات تنفيذ القانون، وليس بالضرورة المشاركة لأن ذلك ربما

يتضمن حمل عمل كبير للغاية. كما يمكنهم التشاور حول بضعة مناطق ذات صلة على الأقل. وبعد ذلك، بالطبع، العملية التالية الآن، الاجتماع المشترك الذي سناقش فيه بعض المخاوف التي ناقشتها GAC أو طرحتها أثناء التوصيات التي قدمناها. شكرًا لك، توماس.

شكرًا لك على هذا العرض الواضح لشيء ما معقد للغاية بالفعل في تفاصيله، لذا، لم يكن سهلاً. لذا، فقد كانت رغبة GAC أن تجري أولاً نقاشاً بين أعضائها. وكان الاجتماع مفتوحاً للجميع بالطبع، ولكننا قضينا 15 دقيقة أو ما شبه فيما بيننا قبل دعوة الأشخاص من GNSO ومن مجلس الإدارة للمشاركة في النقاش. لذا، فقد عرض هذا بالفعل وتمت مناقشته إلى حد ما هذا الصباح في مجموعة عمل السلامة العامة ولكننا نحتاج رسمياً إلى فحص سريع مع GAC بالكامل. لذا، رجاء المشاركة وإبداء الآراء. ولمن يؤيدون هذا المقترح أو من لديهم أسئلة بشأنه، الكلمة لكم الآن. أرى ممثل النرويج.

الرئيس شنايدر:

نعم. أشكرك، سيادة الرئيس، وأشكرك أليس على عرضك. لذا، أعذر بالفعل، فليس لدي نظرة عامة كاملة على كافة التفاصيل ولكن لدي سؤال للتوضيح فيما يتعلق بالمشكلة الثانية، وأعتقد أنها التعامل مع طلبات تنفيذ القانون في مختلف مناطق الاختصاص. هل تكون هذه الآليات أو عمليات التنفيذ متوازية أو كيف ترتبط بإجراءات تنفيذ القانون القائمة للتعامل مع الطلبات عبر مختلف مناطق الاختصاص، وهل يوجد نوع من التعاون مع الشرطة؟ شكرًا.

ممثل النرويج:

شكرًا لك على هذا السؤال. من يريد الرد على هذا.

الرئيس شنايدر:

محدث غير معروف:

ممثل المفوضية الأوروبية.

الرئيس شنايدر:

ممثل المفوضية الأوروبية. شكرًا.

ممثل المفوضية الأوروبية:

نعم. شكرًا جزيلاً على هذا السؤال، والذي يقدم لي فرصة للتوضيح. لذا، فلن يؤثر هذا بأي صورة على قواعد الإجراءات القائمة. ففي كل دولة، ستستمر سلطات تنفيذ القانون في الامتثال للمتطلبات الإجرائية، بما في ذلك كافة حقوق حماية حقوق الدفاع وما إلى ذلك. وسيضمن هذا ببساطة من المنظور التعاقدى لتنفيذ عمليات اعتماد الوكيل والخصوصية أننا لا نضع أي معوقات إضافية لهذه الطلبات ولكنها يجب بالطبع أن تتابع الخضوع إلى إطار العمل الرئيسي في دول الطلب وأيضًا في الدول المستلمة. لذا، لن يتم إجراء أية تغييرات على الإطار القانوني القائم. وننظر في تجنب المعوقات الإضافية للدول التي لا تنتظر ملاءمة هذه الطلبات وفقًا لإطارها القانوني. شكرًا.

الرئيس شنايدر:

أشكرك على هذا التوضيح. هل توجد تعليقات أخرى أو أسئلة حول المقترح. أرى ممثل الولايات المتحدة.

ممثل الولايات المتحدة:

شكرًا لك، توماس. هذا فقط لعرض التأييد لممثل الولايات المتحدة بالنسبة للخطوات التالية الموضحة أعلاه، فقط مع التأكيد على أن هذه الخطوات التالية لا تعيد فتح مشكلات السياسات التي وضعتها بالفعل عملية وضع السياسات. شكرًا.

الرئيس شنايدر:

شكرًا جزيلاً، ممثل الولايات المتحدة. هل توجد أي آراء تأييد أو تعبير عن التأييد أو أسئلة أو تعليقات؟ أية اعتراضات تامة؟

هل على أن أنظر إلى الصمت على أنكم ترون أن هذه طريقة معقولة للتقدم تقترحها مجموعة العمل؟ أرى أشخاصا يومئون برؤوسهم. لا أرى أي رؤوس تومئ أو أيادي مرفوعة.

لذا، هل يجب أن أعتبر أن هذه نهاية النقاش الداخلي في GAC حول هذا، وأن لدينا تأييد للتقدم الذي تقترحه PSWG؟ وإذا كان هذا هو الحال، فأعتقد أننا يمكننا استخدام الوقت المتبقي في الحوار مع الموجودين هنا من GNSO. وأرى بعض أعضاء المجلس أيضاً هنا.

لذا، ربما تكون هناك مساحة لكم هنا. فلماذا لا تعرضون، الأمور التي تعملون عليها عن قرب، والأشخاص من مجموعة عمل GNSO وممثلي مجلس الإدارة الذين ينظرون في هذا الأمر. وقد يكون هذا مفيداً.

شكراً جزيلاً لكم للانضمام إلينا. ربما تقدمون أنفسكم بسرعة حتى يعرف الجميع من أنتم وكيفية التعامل مع هذه الموضوعات. شكراً.

شكراً. أدعى ستيف ميتاليتز. وأنا الرئيس المشاركة لمجموعة عمل عملية وضع السياسات في PPSAI.

ستيف ميتاليتز:

أنا جرايم بونتون من توكوس، ورئيس مشارك آخر في مجموعة العمل. وعلينا ربما الإشارة أيضاً دون بلومنتال الذي كان رئيس مجموعة العمل لفترة أيضاً.

جرايم بونتون:

ربما يمكنني ترك الكلمة لأليس لوضع إطار للجلسة ثم تسليمها لك. هل تتفقون معي؟

الرئيس شنايدر:

أليس مونيوا:

شكرًا جزيلاً لكم. ونرحب بكم للانضمام إلينا.

فقط للتذكرة، فموضوع هذه الجلسة هو مناقشة كيفية التعامل بصورة أفضل مع مخاوف GAC بشأن توصيات PPSAI، وخاصة ما إذا كان يمكن التعامل معها أثناء تنفيذ توصيات مجموعة العمل. ومرة أخرى، من المهم ملاحظة أن GAC لا تقترح إعادة فتح أي مشكلات سياسات. فنحن نؤيد بالفعل اعتماد التقرير. ولكن ما نريد القيام به هو استكشاف الطرق المحتملة للتعامل مع مخاوفنا، المخاوف التي طرحناها سابقاً وكيف يمكن التعامل معها أثناء مرحلة التنفيذ.

وكما تذكرون في بيان مراكش للجنة GAC، أشرنا إلى أن التقرير النهائي الصادر والمقدم إلى مجلس الإدارة طرح بعض المشكلات العامة فيما يتعلق بسلامة المستهلك وثقة المستهلك. وكانت نصيحة بيان مراكش لمجلس الإدارة السماح بوقت كافٍ لنا لنظر بعض المشكلات. وهذه هو سبب عقد هذا الاجتماع.

لذا، مرة أخرى، كانت التوصيات إيجابية للغاية، ونحتاج لإعادة التأكيد على هذا، ووضع برنامج اعتماد في ICANN عندما لا يوجد. لذلك، فهذا أمر جيد.

كما أننا أشرنا أيضاً إلى أن التقرير يبدو مرتناً، وقد يتيح التعامل مع مخاوف GAC مرة أخرى أثناء مرحلة التنفيذ. لذا، فهدف هذه الجلسة، ونود وجود مناقشة معكم بالخصوص حول المشكلات القليلة، ثلاثة أو ما شابه، التي تم تناولها. شكرًا.

ستيف ميتاليتز:

شكرًا جزيلاً لكم. أنا ستيف ميتاليز من أجل التدوين النصي.

أولاً، أود شكر GAC على هذه الفرصة للمناقشة معكم. وأعرف أنني كنت موجوداً في بعض الجلسات العامة السابقة صباح اليوم، وكان مفيداً لنا للغاية أن نحصل على فهم أفضل للتفكير وراء التعليقات. كما أننا نقدر التعليقات المستلمة من مجموعة عمل السلامة العامة حول تقريرنا الأول.

ويمكنني أن أؤكد لكم -- وأعتقد أنني يمكنني الحديث لجرايم عن هذا أيضًا-- أن المشكلات التي طرحتها PSWG تم نظرها ومناقشتها بصورة شاملة في مجموعة العمل عند إعداد تقريرها. وفي حالة واحدة على الأقل، وهي المشكلة المتعلقة بالاستخدامات التجارية للمشاركين التجاريين، التي كانت ربما مشكلة واحدة كرسنا معظم الوقت لمناقشتها.

ونعتقد أن العودة إلى العملية من سنتين في مجموعة العمل، أعتقد أن المشاركة الأنشط من ممثلي جهات تنفيذ القانون في العمل الكلي للمجموعة والتواصل الأفضل من جانبنا مع مجموعة عمل السلامة العامة سيكون مفيدًا. وأعتقد أن لدينا بعض الدروس المستفادة من هذا. كما أتمنى أن نتمكن من القيام بمهمة أفضل على الجانبين مع تقدم التواصل.

أريد أيضًا أن أعبر عن تقديري الشديد للتعليقات التي قدمتم أنتم والآخريين حول عدم الرغبة في تعليق تنفيذ هذه التوصيات. ونقدر ذلك بالفعل ونتمنى أن يكون مجلس الإدارة في موضع يسمح له بالتقدم على الفور لاعتمادها.

في هذا الصدد، ستكون عملية التنفيذ صعبة ومعقدة. وقد عرفنا ذلك قبل حتى نصيحة GAC من مراكش. فهناك العديد من المشكلات التي يلزم حلها في عملية التنفيذ.

كما أقدر أيضًا إشارتكم إلى القواعد المؤقتة المفعلة الآن، والتي تنتهي على الأقل حسب شروطها في نهاية هذه السنة. لذا، ليس لدينا وقت، ونحتاج بالفعل للتقدم في التنفيذ بأقصى سرعة ممكنة.

كما أردت التعليق على أحد الشرائح التي تحدثت عن عملية التنفيذ وأشارت إلى أن فريق مراجعة التنفيذ يمكنه التشاور مع PSWG ومع ممثلي GAC والآخريين في أعماله.

في هذا الشأن، أود أن اضيف إلى هذا، وأطلب من العاملين تصحيح إن أخطأت. سأتمنى أن تشارك PSWG، أن يشارك ممثليها، بفاعلية في فريق توصيات التنفيذ.

ويعتبر هذا إجراءً جديدًا لدينا للتعامل مع التنفيذ أو على الأقل جديد في أنه إلزامي. كما أن هذا مثال جيد لسبب حاجتنا إلى فريق جيد و متميز لمراجعة التنفيذ. وأعتقد أن ممثلي جهات تنفيذ القانون من PSWG، سيلعبون دورًا فعالاً كما أتمنى في هذا الفريق. كما أعتقد أن ذلك سيحسن بالتأكيد جودة التنفيذ التي يمكننا التوصية بها.

لذا فهذه بعض الردود العامة على الأقل. ويسعدني الرجوع إلى جرايم للمزيد من الأفكار حول هذا.

شكرًا لك، ستيف. لا، أعتقد أنك غطيت الكثير من ذلك بوضوح شديد.

جرايم بونتون:

كما أعتقد أننا نحتاج للحرص أثناء التقدم فيما يتعلق بكيفية التعامل مع التنفيذ والتأكد من أننا نقوم بهذا بوضوح وبهدوء. ولكن ذلك سيبدو كما لو أن هناك مساحة للتقدم هناك، وأتمنى الوصول إلى حلول وسط. شكرًا.

شكرًا جزيلاً لكم.

أليس مونيوا:

كما ترون هنا، لدينا ثلاثة مجالات نود ربما مناقشتها معكم. وأحدها هو هل يمكن وضع إطار الإفصاح المناسب لطلبات جهات تنفيذ القانون بما في ذلك متطلبات السرية في مرحلة التنفيذ؟ وما رأيكم بهذا؟

كذلك، المشكلات والمخاوف المتعلقة بالاختصاص.

وهل هناك أي طرق لتلافي مخاوف GAC بشأن السماح للنطاقات بالسعي لمعلومات مالية من الأشخاص؟

لذا، هذه هي الثلاثة موضوعات التي نرغب في مشاركة أي وجهات نظر لديكم حولها وكيف يمكن التعامل معها أثناء مرحلة التنفيذ. شكرًا.

ستيف ميتالينز:

شكرًا لكم على هذه الأسئلة والنقاط. ودعوني أحاول طرحها بالترتيب الظاهر على القائمة.

أعتقد أنكم يمكنكم رؤية أننا أشرنا في التقرير النهائي لمجموعة العمل إلى عدم وجود إطار إفصاح لطلبات جهات تنفيذ القانون وهو ما يشكل فجوة يلزم سدها. لذا، أعتقد أن عملية التنفيذ ستكون الوقت المناسب للتعرف على أفضل طريقة لتسهيل سد الفجوة نظرًا لوجودها الآن.

مرى أخرى، بالنسبة لنقطة السرية هناك، أعتقد أنني رأيت شريحة واحدة سابقًا اقترحت عدم وجود أي متطلب حول هذا في التقرير. ويجب أن أختلف مع هذا إلى حد ما.

فالتقرير ينص على أن مجموعة العمل توصي بأنه يجب على موفري خدمة الخصوصية/البروكسي المعتمدين الالتزام بالطلبات الصريحة من هيئات تنفيذ القانون وعدم إشعار أي عميل متى ما كان ذلك مشروطًا بمقتضى القانون المعمول به.

لذا، أعتقد أنه من الواضح أنه إذا كنتم في منطقة اختصاص تتلقون فيها طلبًا من جهة تنفيذ القانون المحلية وتلقينم متطلبًا قانونيًا بعدم الإفصاح، فإذا أفصحتم عن ذلك، سيترتب على هذا نتائج تؤثر على اعتمادكم. لذا، سيتم إدراج هذا في معايير الاعتماد عندما يكون أحد متطلبات القانون الساري.

في هذا الصدد، أفهم المخاوف التي طرحتها PSWG فيما يتعلق بالتقدم في المواقف إذا لم يكن أحد متطلبات القانون الساري. ويؤكد التقرير على أنه ليس الهدف من هذه التوصية منع موفري الخدمات من الاعتماد الطوعي لمعايير أكثر صرامة أو من التعاون مع هيئات إنفاذ القانون. لذا، أتمنى تقديم بعض الإرشادات على الأقل في مجال السؤال الأول.

أما بالنسبة للثاني، فأود أن أقول أننا نفهم المخاوف حول مشكلة الاختصاص. ويتلخص هذا بالفعل في التزام الرد على طلبات تنفيذ القانون التي لم ترد من منطقة الاختصاص التابع لها كمزود خدمة.

إضافة إلى ذلك، فقد شعرنا أن لدينا مساحة قليلة نسبيًا للمناورة في هذا السؤال لأنه تمت مناقشته أو حله في اتفاقية اعتماد أمين السجل المعتمدة منذ سنة أو سنتين قبل بدء العمل، أو ربما السنة السابقة لبدء العمل في هذه العملية. وربما كانت نفس السنة. فقد كانت تقريبًا في نفس الوقت.

كان القرار الذي تم التوصل إليه هو سريان ذلك فقط على الطلبات ضمن الاختصاص.

وقد شعرنا أنه من الصعب للغاية إعادة فتح السؤال عندما ننظر مرة أخرى فيمن يقدم هذه الخدمات الآن، في الجزء الأكبر، هي الجهات التابعة لأمناء السجل المعتمدين القائمين بموجب اتفاقية اعتماد أمناء السجل لسنة 2013 والتي تتضمن القاعدة المتعلقة بالزامهم بالرد.

كذلك، فيوضوح، عند تغير هذا، وإذا كانت هناك طريقة لحل هذه المسألة الأكبر بشأن كيفية استجابة مزودي الخدمات -- تحققهم واستجابتهم للطلبات من خارج نطاق الاختصاص، فقد وضعنا -- في حالة تغيير هذا إلى اتفاقية اعتماد أمناء السجل، فنوصي بأن يتم تغييرها تلقائيًا في معايير الاعتماد أيضًا. ولذا، إذا أمكن حل المسألة الأكبر، فسيتم إدراجها تلقائيًا في معايير الاعتماد.

وربما يمكنني التوقف هناك ومعرفة ما إذا كان جرايم لديه أي شيء ليضيفه إلى هذين النقطتين لأنني أعتقد أن الثالثة كانت مختلفة قليلًا.

لا، أعتقد أن هذا كان موجزًا مناسبًا يا ستيف.

جرايم بونتون:

وفي النهاية، بالنسبة للنقطة الثالثة، استخدام خدمات الوكيل المعتمد والخصوصية من جهات تجارية، إن أمكنني تلخيصه بهذه الطريقة، كما قلت، فقد كانت هذه بالفعل مشكلة فردية شغلت معظم الوقت والطاقة بالفعل في مجموعة العمل. وقد كان هذا موضوع العديد من الآلاف حرفيًا للتعليقات العامة أو الطلبات المستلمة.

ستيف ميتاليتز:

كذلك، تمت مناقشة الآراء بفاعلية في مجموعة العمل. وأعتقد أنه من الإنصاف أن نقول أنها تضمنت الآراء الموازية لتلك التي أوصت بها PSWG. وقد تمكننا في النهاية من تحقيق الموافقة بالإجماع، كما أعتقد، على أن هناك العديد من أعضاء مجموعة العمل التي ستشارك الإحباط الذي شعرت به PSWG من موضع الوصول إلى الإجماع. لكنني أعتقد أن هذا يعتبر مغزى العملية التي مررنا بها، وقد كان هناك إحباط حتى من هذا، وإحساس بأنه يخضع لمعايير ICANN بشأن الإجماع الذي تم الوصول إليه.

كما أشرنا في التقرير إلى أن بعض مزودي خدمات الوكيل/الخصوصية لديهم هذا النوع من القيود بالفعل في قواعدهم. وقد أدرج في التقرير أنه لا توجد رغبة لتثبيط المزودين فيما يتعلق باعتماد سياسات مماثلة.

في هذا الصدد، تتمثل أحد وسائل الاختبار كما أعتقد للتقرير في أننا ندرك الحاجة لتحلي مزودي الخدمات بالمرونة في سياساتهم وأيضًا القدرة على تنفيذها.

كما أكدنا أيضًا على أن المزود يجب أن يتمكن من إنهاء خدمات الوكيل/الخصوصية مع العميل المشارك في معاملات تجارية بأسماء النطاقات باستخدام خدمة الخصوصية التي تنفذ أنشطة غير قانونية أو التي تخالف شروط الخدمة بطرق أخرى.

مع ذلك، أعتقد أن النقطة التي طرحناها في أحد الشرائح حول الإدراك المحتمل لهذا في إطار الإفصاح لتنفيذ القانون، وأعتقد أن هذه فكرة متميزة التي يمكن إنجازها، لأنني أعتقد أننا ندرك جميعًا أن بعض الاستخدامات لهذه الخدمات من الجهات التجارية يمكن أن تتضمن أنشطة غير قانونية ونحتاج لأن نتمكن من العثور على طريقة ما لتنظيم الاتجاه والتأكد من أن هناك التزام للتعامل معها.

لذا، أتمنى من وجهة نظري، على أي حال، أن نتمكن أثناء عملية التنفيذ، من الاعتماد على خبرات مزودي الخدمات الذين لديهم سياسة مماثلة مفعلة.

أما الأمر الآخر الذي سيقوم به فريق مراجعة التنفيذ فهو التوصية بالنقاط التي تجب مراجعتها في السياسة، وموعد ذلك، بحيث يمكننا معرفة ما إذا كانت لدينا من الناحية العملية مشكلة هنا وفجوة هناك تحتاج لسدها.

لذا، سأتوقف هنا وأترك الكلمة لجرايم.

جرايم بونتون:

شكراً لك، ستيف. أنا جرايم.

وأعتقد أن ستيف محق في أن هناك مساحة لتلافي مخاوف هيئات تنفيذ القانون خاصة فيما يتعلق بمشكلة التمييز التجاري. كذلك، ربما يمكنني الإضافة من منظور آخر في هذا الشأن، وهو أن هناك العديد من الأعضاء من مجموعة العمل يعرفون أن الأشخاص مثل المدونين المخالفين مع أضرار منح PayPal أو 501 (ج) (3)، سيستمر تقديم الحماية للمنظمات التي لديها أضرار PayPal بموجب خدمات الخصوصية، وهناك العديد من الأسباب المماثلة التي توصلت إليها مجموعة العمل، وفي النهاية، أعتقد الوصول إلى إلزام إلى حد ما بعدم تقديم تمييز هناك بشأن موضوع الخدمات التجارية. شكراً.

أليس مونيوا:

شكراً جزيلاً لكم. هل لدى أي الزملاء من GAC أسئلة أو تعليقات؟ ممثل إندونيسيا.

ممثل إندونيسيا:

هل يمكن أن أطلب تفسيراً أنه عند ذكركم أنه في حالة إفصاح المشغل عن معلومات إلى هيئة تنفيذ القانون غير المتوافقة مع اللوائح الداخلية أو التشريعات الداخلية التي ستؤثر على اعتمادها، شيء من هذا القبيل.

الآن سؤالي هو: ما هو تأثير هذا الاعتماد بالنسبة للمنظمات المحلية؟ وهل ستقل، بسبب هذا، تصنيف الاعتماد، هل سيتأثر بالنسبة للعملية يومياً أو ما شابه؟ وما هو تأثير هذا الاعتماد؟ شكراً.

ستيف ميتالينز:

نعم. نشكركم على السؤال.

دعوني أوضح أمرًا ما. هذا لا يتعلق مباشرة بمسألة ما إذا كان مزود الخدمات سيستجيب لمنظمة تنفيذ القانون عبر تقديم المعلومات. بل يتعلق سؤال السرية هذا بما إذا كان يخبر العميل بأن الطلب تم تقديمه. وهذه كما أعتقد المشكلة التي نركز عليها هنا.

لذا أردت فقط توضيح هذا الأمر.

أعتقد أن فكرة اعتماد المزودين بالكامل هي أنه بمجرد تفعيل إطار الاعتماد وتنفيذه، فسيتمكن أمناء السجل فحسب من التعامل مع المزودين المعتمدين ولن يتمكنوا من قبول تسجيلات الوكيل أو تسجيلات الخصوصية للمزودين غير المعتمدين.

لذا، ففي هذه الحالة --

على سبيل المثال، إذا كان هناك قانون محلي مفعل ينص على أن هذه الطلبات من جهة تنفيذ القانون يجب وضعها على سبيل الأمانة، وخالف المزود بانتظام وأفصح إلى العميل عندما نص القانون على عدم القيام بهذا، فيمكن أن يكون هذا أساسًا لإلغاء اعتماد مزود الخدمة.

وإذا كان هذا سيحدث، فإن كافة أمناء السجل المعتمدين، لن يتمكنوا بعدها من قبول تسجيلات الوكيل من مزود الخدمة المذكور.

كذلك، أعرف أن هذا معقد قليلاً لأن لدينا، بمجرد تفعيل هذا، نظامي اعتماد، أحدهما لأمناء السجل وهو قائم منذ عدة سنوات في ICANN، أما الآخر فلمزودي الخدمات. جرايم؟

جرايم بونتون:

شكراً. أعتقد أن ما يتعلق به سؤالك هو ما يحدث أثناء إلغاء اعتماد مزود خدمة الخصوصية وأسماء النطاقات المحمية سابقاً.

لا توجد أي إجابة فورية على هذا، وأعتقد أن ما يشير إليه سؤالك هو تعقيد هذه العملية أثناء تنفيذ هذا -- نتائج عملية وضع السياسات وهذا سبب آخر مناسب لحاجتنا للتقدم في هذا بأسرع ما يمكن لأنها ستكون عملية طويلة ومعقدة تتطلب تفكير جدي وبحرص للتعامل مع المخاوف المماثلة. شكرًا.

أليس مونيوا:

شكرًا. المفوضية الأوروبية؟

ممثّل المفوضية الأوروبية:

شكرًا لك، أليس.

أريد فقط الرد على نقطتين تم طرحهما.

الأولى، قاعدة الإفصاح، حيث تقول أن هذا بالطبع لا يمنع الموقع الذي تلتزم فيه القوانين المحلية بالفعل بالحفاظ على سرية هذه الطلبات، كأى قواعد أخرى نعتمدها هنا، لأننا لا نؤثر كما قلت سابقًا على الأطر القانونية الدولية لأي من هذه القواعد.

مع ذلك، فأنتم تقومون في واقع الأمر بإنشاء إعداد افتراضي جديد، وبينما تقولون أن هناك احتمالية بالطبع لاعتماد أمناء السجل وخدمات الوكيل/الخصوصية لقواعد أكثر صرامة، فستقومون بوضع إعداد افتراضي وسيكون أي عمل يرغب مزودو خدمات الخصوصية/السجل القيام به للاستجابة لطلبات تنفيذ القانون عملاً إضافيًا غير منصوص عليه في هذه القواعد.

أعتقد أن علينا أن نعود إلى هدفنا من هذا. وهي بالأساس طلبات تنفيذ القانون الخاصة في التحقيقات الجنائية الفردية التي تطلب معلومات علنية بالفعل بالنسبة للخدمات الأخرى، لذا فهي ليست معلومات حساسة.

على الجانب الآخر، ستعرض حقيقة أن هذه الطلبات ستوجه تلقائيًا إلى المستخدم لخدمات الوكيل/الخصوصية هذه التحقيقات الجنائية للخطر في معظم القضايا.

لذا، عبر وضع هذا الإعداد الافتراضي، فأنت تنكر احتمالية أن تستخدم هيئات تنفيذ القانون هذه الطلبات كأداة مفيدة للتحقيقات وأعتقد أنها نقطة من المهم للغاية نظرها.

كما أنني لا أرى أن القواعد الحالية في اتفاقية اعتماد أمناء السجل لسنة 2013 ستقرض بأي صورة معوقات على أنواع القواعد التي نقترح تفعيلها هنا لأنها تتعامل مع الموقف الافتراضي في نظام WHOIS العام. ولا تتضمن أي متطلبات خاصة لهذا الموقف. كما أنها لا تمنعنا من اعتماد القواعد المناسبة للحالة الخاصة التي نتعامل معها هنا.

وأود أن أذكر الجميع مرة أخرى بأن هذه قضية خاصة للغاية. فنحن لا نتعامل مع الوصول العام من أي شخص إلى نوع المعلومات الذي يملكه مزود خدمات الخصوصية/الوكيل بل هيئات تنفيذ القانون المعتمدة التي تقدم هذه الطلبات في التحقيقات الجنائية الفردية كما أننا لا نتحدث أيضًا عن المسح العام وأعتقد أن هذه النقطة يجب تذكرها في هذا النقش.

لذا، بالنسبة لهاتين النقطتين، فأنا لا أرى بالفعل أن هناك أي معوقات قانونية لتلبية الطلبات التي تقترحها مجموعة عمل السلامة العامة على GAC.

شكرًا.

شكرًا جزيلًا لهذا التعليق.

ستيف ميتاليتز:

نعم، أتفق معك على أن هذه القواعد المقترحة في توصيات مجموعة العمل لا تتطلب من مزودي الخدمات الحفاظ على السرية عندما لا تكون مطلوبة بموجب القانون الساري. وعندما تكون مطلوبة، يطلب منهم ذلك، وأنت محق تمامًا، لا يمكننا تغيير القانون أو التأثير عليه.

لذا، أعتقد أن التأثير سيكون أنه في حالة مخالفة هذا القانون، فيمكن أن يضيع منهم الاعتماد، وهو ما يعتبر ذا قيمة تجارية كبيرة بالنسبة لهم. لذلك، فهذا يقدم بالتأكيد حافزًا للقيام بذلك.

أعتقد، إذا كنت سمعت بصورة صحيحة، لا أعتقد أننا نقدم للمنظمات حافزًا لانتهاك السرية في حالة عدم وجود متطلب قانوني بالحفاظ عليها. كذلك، أعتقد أن نص التقرير يعارض هذا بالفعل، وهو أن هناك بعض التشجيع لهم للقيام بهذا عند استلام هذا الطلب. ولكنك محق، ليس هذا متطلب في القواعد بقدر ما هو صادر عن مجموعة العمل.

بالنسبة للسؤال حول الاختصاص، أود أن أقول أنني لا أعتقد أنك محق. فهو ليس عائقًا قانونيًا. وقد عرضناه كعائق عملي. وهو أن هذا هو الموضوع الذي تتوقف عنده المشكلة في مناقشة اتفاقية اعتماد أمين السجل، وهو سؤال صعب حيث أشرتم إلى طلب تنفيذ قانون معتمد من خارج الاختصاص، وإحساسي أن هناك الكثير من الأشخاص في هذه القاعة الذين لديهم معرفة أكبر في هذا الشأن مني، ولكنني أشعر أن هذه العلامة يصعب للغاية استخدامها في بعض القضايا، وعندما يتلقى مزود خدمات في الاختصاص "س" ما يبدو أنه طلب تنفيذ القانون من الاختصاص "ص"، فليس دائمًا واضحًا عليه نوع مزود خدمات تنفيذ القانون المعتمد. لذا، هيئة تنفيذ القانون.

لذلك، فهذا هو السؤال الأكبر الذي أعتقد أنه يحتاج لإجابة. وقد شعرت مجموعة العمل أنه كان خارج نطاق قدراتها العملية العثور على الإجابة، وهذا هو سببنا أننا عدنا إلى ما هو موجود بالفعل في اتفاقية اعتماد أمين السجل.

شكرًا لك، ستيف. حسنًا، أعتقد أن هناك نقطة مهمة، وهي أن حل مشكلة الاختصاص سؤال مهم للغاية. وهي فرصة جيدة للمجتمع للنظر في كيفية القيام بهذا، ولكن ذلك يحتاج أن يكون في منتدى أكبر من مجموعة العمل هذه.

جرايم بوننتون:

وأعتقد بالنسبة لموضوع الإفصاح، أننا عملنا بجد لفترة طويلة على محاولة وموازنة مصالح المجتمع المدني والمصالح التجارية ومصالح الملكية الفكرية وكما ذكرت، ربما لم توجد مشاركة كافية من جهات تنفيذ القانون في مجموعة العمل لموازنة هذه المصالح بالفعل أيضًا، ولكنني أعتقد أنه كانت هناك مهمة معقولة تم الانتهاء منها، لذا، فمخاوفكم مهمة ويمكننا نقلها إلى مجلس الإدارة.

أليس مونيوا:

شكرًا. إسبانيا، ما رأيكم؟

ممثّل إسبانيا:

عذرًا. مما أسمع، وصححوني إذا كنت مخطئًا، لكنني أرى مساحة ضيقة، قيل كل شيء، لتناول مخاوف GAC والقيام بشيء خلال مرحلة التنفيذ للتعامل معها بصورة مناسبة.

لذا، أود أن أسألكم: ما هي أسباب تقديم GAC لموافقتها على التقرير الصادر عن مجموعة العمل والثقة في أن مخاوف GAC يمكن التعامل معها في مرحلة التنفيذ؟

أود أن أسمع الأسباب التي ستعرضونها علينا لاعتماد التوصية كما هي والثقة في أن إمكانية التعامل مع مخاوفنا المشروعة تمامًا في مرحلة مستقبلية.

كما أود أن أذكر أن المعوقات التي تراها سلطات تنفيذ القانون في تنفيذ ومراقبة تنفيذ القوانين يترتب عليها عدة مرات تقسيم الإنترنت، لأننا يكون علينا أحيانًا مراعاة الحظر لأننا لا يمكننا تتبع الشخص المسؤول عن بعض المحتوى وفي النهاية، علينا الاستعانة بهذه الأنواع من الإجراءات غير المرغوبة ولكننا ليس لنا ملجأ آخر سواها. حسنًا.

جرايم بونتون:

شكرًا لك على هذا السؤال.

أنا جرايم من أجل التسجيل النصي.

أعتقد أن أحد الأسباب التي علينا التقدم بسببها، كما ذكر سابقًا، أن هناك مواصفة مؤقتة تنتهي في نهاية هذا العام، لذا، فاعتبارًا من 1 يناير 2017، ليست هناك أية قواعد لمزودي خدمات الوكيل المعتمد والخصوصية، ولذا، يجب أن يعمل هذا كدافع مناسب للتأكد من أننا نتقدم في عملية ما للتأكد من أن لدينا بعض القواعد في المستقبل القريب.

ستيف ميتاليتز:

أجل. أنا ستيف ميتاليتز.

إن أمكنني الاعتماد على هذا. أعتقد، حسنًا، ذكر العديد من المتحدثين السابقين من GAC في الجلسة السابقة.

لا تعتبر البيئة الحالية مستدامة بالفعل. فهي غير منتظمة تمامًا، وأود الآن أن أقول أنه إذا كان PROXY. نطاق المستوى الأعلى، فسيكون ثاني أكبر نطاق في العالم. فهو يمثل حوالي خمس كافة التسجيلات. ويتضمن بالفعل عشرات الملايين. ولا توجد بالفعل أية قواعد لتطبيقها، كما تعرفون، على من يمكنه استخدامه، ومتى، وما هي إجراءات العثور على هذه المعلومات عند الحاجة إليها، على سبيل المثال، كما تشيرون في مجال الملكية الفكرية، بالإضافة إلى أمور أخرى.

لذا، أعتقد أن مبرر، إن وجد، نقل هذه العملية للسماح للجنة GAC بالتقدم في العملية هو محاولة أخذ خطوة أولى على الأقل في تحقيق مستوى ما من النظام وقابلية التوقع والاتساق مع ما يعتبر بيئة لا يمكن توقعها وغير متسقة في الوقت الحالي.

في هذا الصدد، كان المسار الذي اختارته ICANN هو القيام بهذا عبر عملية الاعتماد. وسيضع هذا على الأقل القواعد الأساسية للموضوع.

شكرًا.

شكرًا.

أليس مونيوا:

هل ثمة أسئلة أو تعليقات أخرى؟

حسنًا. إذا لم تكن هناك تعليقات، فأشكر رئيس GAC على التقدم.

الرئيس شنايدر:

شكرًا. أولاً، شكرًا لكم، وعلى وجه الخصوص لكما على القدوم هنا. ونرى مدى أهمية هذا النقاش في إمكانية طرح الناس للأسئلة التي تعرفون من أين أنت. كما يمكنكم شرح المنطق ليس فقط على الورق بل شفهيًا إلى الناس، وهو الأمر المفيد لنا بدوره، وأعتقد أن علينا متابعة هذا كما نقولون وأن نتواجد بصورة أكبر.

لذلك، فالمشكلة الوحيدة من جانب الحكومة هي أننا نحصل عادةً على مهام أكثر وموارد أقل للقيام بهذا، وهو شيء تعلمنا التعامل معه. لكنني أعتقد بوجود رغبة بالتأكد في الاعتماد على هذا التفاعل، وهو الأمر المفيد للغاية، كما أرى، لكلا الجانبين ويجب أن يعزز التوصل المشترك إلى حلول تعمل على تحقيق التقدم وليس التأخر. وأعتقد أن هذا مثال جيد على أننا نحقق أو سنحقق الكثير من التقدم. ودعونا نأمل أن نصل خلال مرحلة التنفيذ إلى نقطة نحصل فيها أفضل نتائج وهي التوازن المناسب لكافة المخاوف ذات الصلة. لذا، أود بالفعل توجيه الشكر لكم على القدوم هنا. وأيضًا، لأعضاء مجلس الإدارة الذين يصغون بحرص، مع عدم قول أي شيء، ولكن فقط الإصغاء بحرص بالطبع أعتقد أنه تمت ملاحظة هذا.

كما أن لدينا بعض الوقت لتعليق واحد إضافي منك أو من أي شخص آخر إن أردت.

ستيف ميتاليتز:

شكرًا جزيلاً لك سيدي الرئيس. أود فقط أن أشكر مرة أخرى على هذه الفرصة. أنا أوافقك تمامًا فيما قلته. وأعتقد مرة أخرى، أنه كرد على السؤال الأخير، هناك مكون ثقة ولكن هناك أيضًا مكون مشاركة. فنحن نحتاج لمساهمات من مجتمع تنفيذ القانون للقيام بعمل أفضل في التنفيذ.

لذا، أتمنى عندما يتقدم هذا وعند إنشاء فريق مراجعة التنفيذ، أن تكون هناك طريقة للمشاركة الفعالة من جانب هيئات تنفيذ القانون.

شكرًا.

الرئيس شنايدر:

سنحاول التأكد من وجود شخص لكافة الدول الـ 168 في GAC للمشاركة في عملك.

لا، شكراً. أعتقد أن الطلب تم تدوينه أو الدعوة، وسنبذل قصارى جهدنا للوجود في هذا.

حسناً، شكراً جزيلاً. لذا، سنختتم هذه الجلسة الآن ويمكننا بالفعل الانتقال إلى الجلسة التالية.

[نهاية النص المدون]